الأمم المتحدة

A/C.5/66/SR.24

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
4 June 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتيه ..... (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيلي

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

التقديرات المنقحة: أثر التغييرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم

صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-64332 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (تابع)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع) (A/66/7/Add.22 و 23 و A/66/614 و A/C.5/66/13)

التقديرات المنقحة: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم

صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع) (A/66/7/Add.22 و A/66/605)

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع) (A/66/7/Add.22 و A/66/605)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (تابع) (A/66/7/Add.22 و A/66/605)

١ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): عرضت تقارير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناشئة عن أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/614) والميزانيات المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/605)، وقالت إنه عملا بالممارسة التابعة، وُضعت توصيات اللجنة الاستشارية في الاعتبار عند إعداد التقارير، التي توفر أحدث التوقعات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بخصوص التضخم وأثر التغيرات في أسعار الصرف المعمول بها على الميزانيات المقترحة. وستصل احتياجات الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٣٨٧,٣ ٥ مليون دولار. وبلغت التقديرات النهائية ١٨١,٨ مليون دولار للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهو ما يعكس انخفاضا قدره ١,٥ مليون دولار؛ و ٢٨٧,٦ مليون دولار للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أي بزيادة قدرها ٤,٧ مليون دولار؛ و٥٣,٨ مليون دولار للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، وهو ما يعكس انخفاضا قدره ١,٣ مليون دولار.

٢ - ولدى عرضها لتقرير الأمين العام المعنون ''صندوق الطوارئ: بيان موحد عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة'' (A/C.5/66/13)، أشارت إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٢٦٢/٦٥ على أن يبلغ مستوى صندوق الطوارئ ٤٠,٥ مليون دولار، أي ٠,٧٥ في المائة من المستوى المعتمد لمخطط الميزانية. وتبلغ التكاليف الجديدة المحتمل خصمها من صندوق الطوارئ ٣٤,٦ مليون دولار حسب ما أوصت به اللجنة الاستشارية بعد النظر في البيانات الفردية. ولم تتخذ اللجنة الخامسة بعد أي إجراء رسمي بشأن الآثار المحددة المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة المعروضة عليها. وإذا أيدت اللجنة توصيات اللجنة الاستشارية، ينبغي لها أن تطلب من الجمعية أن تسجل أن رصيدا قدره ٥,٩ مليون دولار سيبقى في الصندوق.

٣ - **السيد كيلابيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات المنقحة (A/66/7/Add.22)، وقال إنه ليس للجنة الاستشارية أي اعتراض على التقديرات وإنها أحالتها وفقا لذلك إلى الجمعية للنظر فيها. وذكّر بأن اللجنة الاستشارية أوصت في تقريرها عن تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/66/611) بأن تطلب الجمعية من الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن الخيارات البديلة لمنهجية إعادة تقدير التكاليف، بما في ذلك تحليل للمخاطر والاحتياجات من الموارد لكل خيار.

٤ - وتطرق إلى تقرير اللجنة الاستشارية عن صندوق الطوارئ (A/66/7/Add.23) فقال إنه إذا وافقت الجمعية على تخصيص الاعتمادات المبينة في تقرير الأمين العام (A/C.5/66/13)، سيتبقى رصيد قدره ٥٠٠ ٨٧٦ ٥ دولار، أي ١٤,٥ في المائة من صندوق الطوارئ، لتلبية الاحتياجات المقبلة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٥ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية تعي أنه ينبغي النظر في الاحتياجات الإضافية وأن المبادرات الجديدة لا يمكن دائما تلبية احتياجاتها من الميزانية العادية الممتدة لفترة السنتين، لذلك فهي ترى أنه كان يمكن على الأقل إدراج بعض الاحتياجات الإضافية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في الميزانية البرنامجية المقترحة، اجتنابا بذلك للنهج التجزيئي في عملية الميزنة. وعلاوة على ذلك، يقتضي الاستخدام الحكيم للصندوق عدم استنفاذه قبل نهاية الفترة التي يغطيها، وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يحلل الاستخدام الحالي لصندوق الطوارئ وأن يبذل كل الجهود في المستقبل لإدراج الاحتياجات الإضافية في مقترحات الميزانية الأولية.

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/66/529 و A/66/612)

٦ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن التقديرات التكميلية لتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/66/529) فقالت إن الجمعية اعتمدت بموجب قرارها رقم ٢٩٤/٦٥ مبلغ ٤٨٦,٧ مليون دولار للإنفاق على العملية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد مدد مجلس الأمن بموجب قراره رقم ٢٠٠٠ (٢٠١١) ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ وقرر أن يكون قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة ١٤٢ ١١ فردا. ومن أجل تنفيذ القرار، طُلِب تمويل إضافي بمبلغ ١٦٥,٧ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٤,١ في المائة على الاعتماد الأولي. كما طُلِبت إضافة ٢٦٥ موظفا مدنيا و ٢٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات ليقوموا أساسا بدعم التنسيق لإجراء الانتخابات التشريعية وتنفيذ عمليات التصديق المرتبطة بها، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان والشؤون المدنية. وشملت الاحتياجات الإضافية الأخرى اعتمادات مخصصة للمرافق والبنية التحتية، تغطي بشكل أساسي اقتناء مبان جاهزة وأشغال التشييد ذات الصلة، وأشغال الصيانة وخدمات الأمن المقترنة بإنشاء معسكرات جديدة، وتكاليف الدعم الذاتي للوحدات العسكرية، والتكاليف المرتبطة بدعم مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإزالة الذخائر غير المنفجرة وإدارة الأسلحة والذخيرة.

٧ - واختتمت كلامها قائلة إن الإجراءات المطلوبة من الجمعية مبينة في الفقرة ٩٩ من التقرير.

٨ - **السيد كيلابيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/66/612) وقال إن توصياتها ستؤدي إلى خفض التقديرات التكميلية المقترحة المبينة في تقرير الأمين العام (A/66/529) بمبلغ ٥٠٠ ٣٨١ دولار. وترى اللجنة الاستشارية أن ذلك التقرير يفتقر إلى التوضيح الكافي ولا يبرر على نحو واف الاحتياجات الإضافية في مجالات معيّنة، خاصة في ما يتعلق بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة المحدودة المدة، بالنسبة للأنشطة التي أناطها مجلس الأمن بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب قراره ٢٠٠٠ (٢٠١١).

٩ - واسترسل قائلا إن الأمين العام اقترح زيادة عدد الموظفين المدنيين بستين موظفا دوليا و ٢٨ موظفا وطنيا و ١٧٧ من متطوعي الأمم المتحدة، وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الزيادات المقترحة، مع بعض الاستثناءات. أولا، لم يُقدم تبرير وافٍ للحاجة إلى وظيفة محلل معلومات من الرتبة ف-٣ في مركز التحليل المشترك للبعثة، لا سيما بالنظر إلى القدرة الحالية. ثانيا، ترى اللجنة الاستشارية أن الإنشاء المقترح لقسم جديد لإصلاح قطاع الأمن ضمن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من المنتظر أن يحد من حجم العمل في قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حتى في سياق طلبات العدد المتزايد من المستفيدين، ولذلك لا تجد تبريرا كافيا لاثنتين من وظائف الرتبة ف-٣ المقترحة لهذا القسم، وهي على ثقة بأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستكفل أن تكون مرافق مواقع التسريح ملائمة لتلبية احتياجات المستفيدين. ثالثا، تقر اللجنة الاستشارية بأن للبعثة مسؤوليات إضافية في إطار ولايتها تتصل بدعم لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة، ولكنها لا تعتبر أن جميع الوظائف المطلوبة لوحدة العدالة الانتقالية في قسم حقوق الإنسان قد جرى تبريرها تبريرا تاما؛ وهي توصي بعدم الموافقة على وظيفة واحدة برتبة ف-٣ للوحدة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوظائف التكميلية المقترحة في إطار العنصر ٥، الدعم، ولمكتب المساعدة الانتخابية في إطار العنصر ٣، عملية السلام، تم اقتراحها كوظائف مؤقتة إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٠ - وتابع قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية، التي تشمل ١ مليون دولار لتنفيذ ٤٠ من المشاريع السريعة الأثر الإضافية، وتتوقع أن تبذل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قصارى جهدها لتنفيذ جميع هذه المشاريع ضمن الإطار الزمني المتبقي من ميزانية الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١١ - **السيد كيسوكا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأعرب عن تأييده لاقتراحات الأمين العام وقال إن المجموعة تولي أهمية كبرى لولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار كوسيلة لاستعادة سيادة القانون وتحسين الاستقرار السياسي في كوت ديفوار وتيسير سلام دائم في البلد والمنطقة. وينبغي توفير كل الدعم اللازم للعملية من أجل ضمان اضطلاعها بولايتها. وزيادة على ذلك، ينبغي تنفيذ جميع المشاريع السريعة الأثر المقررة في مجالات استتباب النظام العام والعدالة والسجون بشكل تام وفي الوقت المناسب. وتود المجموعة الحصول على معلومات عن تنفيذ كل المشاريع السريعة الأثر وعن القضايا الرئيسية المتعلقة بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك البرامج الخاصة بالمشردين داخليا.

١٢ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): أعرب عن قلق بشأن التأخير في إصدار التقارير المتعلقة ببند هام من بنود جدول الأعمال، له تأثير قوي على حياة الشعب الإيفواري. وقال إنه من المؤسف أن تتطرق اللجنة إلى البند ثلاثة أيام فقط قبل

نهاية الجزء الرئيسي من الدورة وأنه لم يُخَصِّص إلا وقت قليل جدا للنظر فيه في مشاورات غير رسمية.

١٣ - وتابع قائلا إن كوت ديفوار بدأت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أي بعد مرور عقد من الزمن بدون انتخابات تشريعية، في تنظيم انتخابات ستسفر عن تأسيس جمعية وطنية، وهي المرحلة الأخيرة في عملية شهدت تنصيب السلطات التنفيذية والقضائية بعد أن خرجت البلاد من الأزمة التي تلت الانتخابات الرئاسية. ونيابة عن رئيس الجمهورية، يود وفده أن يتقدم بامتنان الشعب الإيفواري العميق إلى المجتمع الدولي عامة والأمم المتحدة خاصة على مساعدتهما.

١٤ - وأضاف قائلا إنه رغم التقدم المحرز، لا زال هناك الكثير مما يجب القيام به في كوت ديفوار بدعم من عملية الأمم المتحدة بخصوص مسائل مثل المصالحة الوطنية ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإصلاح قطاع الأمن والدفاع، ومحاربة الإفلات من العقاب وإعادة بناء النظام القضائي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وترحب حكومته بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن في قراره ٢٠٠٠ (٢٠١١)، والتي تأخذ في الاعتبار شواغل الحكومة إزاء قضايا حماية المدنيين ومراقبة الحدود لمنع مرور المرتزقة والأسلحة والمخدرات، ومجابهة انتشار الإرهاب في غرب أفريقيا. وأثناء اجتماعات بالأمين العام ورئيس مجلس الأمن والأعضاء الدائمين به، كرر رئيس الوزراء سورو التعبير عن رغبة حكومته في العمل مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل الحفاظ على الأمن رغم التهديدات الأمنية المتعددة في المنطقة دون الإقليمية، التي ستتصدى لها بدعم من حكومات الدول المجاورة ودول أخرى في غرب أفريقيا. وبالنظر إلى الدعم الناجح الذي قدمته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية، فإن الحكومة تتطلع إلى تلقي معونة مشابهة أثناء الانتخابات المحلية والإقليمية المقبلة.

١٥ - واختتم كلامه قائلا إنه خلال المشاورات غير الرسمية، سيسعى وفده إلى الحصول على معلومات حول التدابير المحددة التي تتخذها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتنفيذ ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) في انتظار التمويل المعروض حاليا على اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.